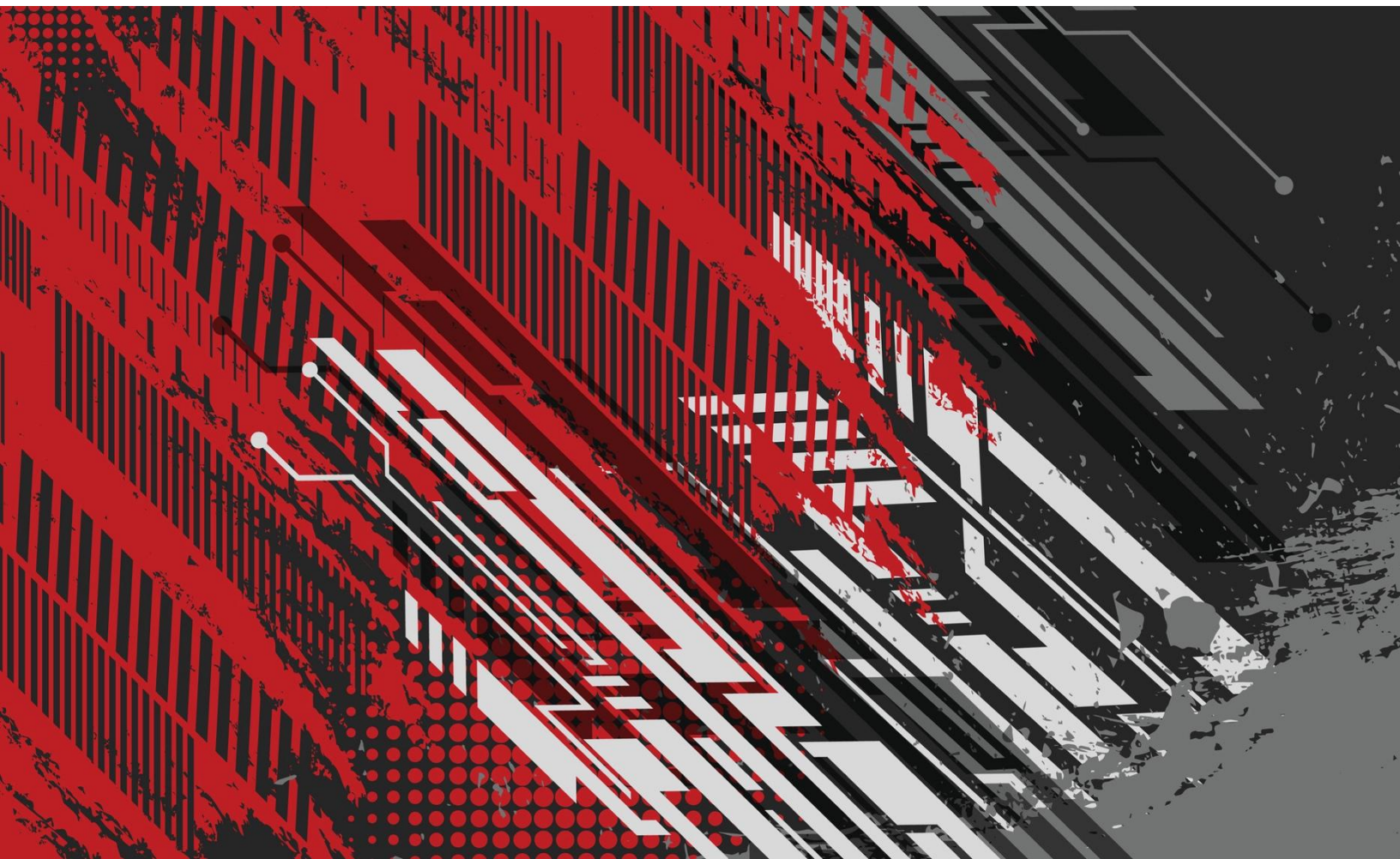


الدين الداخلي: العقدة العراقية ... إرباك للحاضر ورهن للمستقبل

محمد حلو

11 كانون الثاني 2026



الدين الداخلي: العقدة العراقية ... إرباك للحاضر ورهن للمستقبل

في كل صباح، تشرق شمس النفط لتضيء العراق بالدولارات، لكن خلف هذا الوهج، يكمن شبح صامت ينمو في الظل: الدين العام الداخلي، إنه ليس ديناً للحكومات الأجنبية أو المؤسسات الدولية، بل دينٌ على الحكومة العراقية لشعبها وبنوكها، أشبه بسيف ديموقليس المعلق فوق الخزانة العامة ...

الدين العام الداخلي ليس مجرد رقم في كشف الحسابات الحكومية، بل هو في جوهره "شيك مؤجل الدفع وقيد على سيادة الأجيال". وبمعنى آخر هو تحويل التزامات الأجيال القادمة إلى سيولة حالية؛ إنه عقد ضمني تُبرمه الحكومة اليوم لسد نفقاتها التشغيلية والاستهلاكية، وتُحمّل بموجبه أحفادنا مهمة سداد الفواتير عبر خيارات اقتصادية محدودة ومستقبل مرهون. ببساطة، هو 'سحب على المكشوف' من ثروة الوطن غير المُستغلة.

منفذ الضرورة أم عادة السوء؟

في قلب الأزمة يكمن الحجم المتضخم للدين الداخلي، الذي تحول من إجراء مؤقت في أوقات الأزمات (كحرب داعش أو انخفاض النفط الحاد) إلى عادة مزمنة في إدارة الموازنة. بالرغم من أن الدين الخارجي قد تراجع نسبياً، إلا أن الدين الداخلي يستمر في النمو. ووفقاً لآخر الأرقام الحكومية المعلنة، فإن إجمالي الدين العام (داخلي وخارجي) لا يزال يشكل عبئاً كبيراً، ويُقدّر الدين الداخلي عند (91) ترليون دينار، منها (56) ترليون دينار المتراكم لغاية نهاية عام (2022)، والمبالغ المضافة هي (35) ترليون دينار ديون السنوات (2023-2024-2025)، وإن الأكثر إثارة للقلق هو أن هذه الأرقام لا تشمل كافة الالتزامات المتراكمة وغير المسددة للمقاولين والمستثمرين، والتي تمثل ديناً داخلياً غير مباشر.

وأوضح البنك المركزي العراقي في بيانه المنشور في 19 تشرين الأول، إن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز ٤٣% وتعد هذه النسبة - وفق التصنيف المتعارف عليه دولياً - معتدلاً وضمن الحدود الآمنة ولا تشكل عبئاً على الاقتصاد.

والتركيز هنا لا ينبغي أن يكون على القيمة المطلقة للدين فقط، بل على نسبته مقارنة بقدرة الاقتصاد على السداد، عندما تتجاوز هذه النسبة المستويات الآمنة، فإنها تعيق النمو وتزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي. في العراق، على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بفضل النفط، فإن هيكلية الدين (استخدامه في الإنفاق الجاري لا الاستثماري) تُضعف قدرة الاقتصاد على استيعابه.

ومن ثم فإن الدين العام في الاقتصادات الريعية لا يؤدي وظيفته الاقتصادية بصورة صحيحة، لأنه لا يخضع في إدارته لدورة الموازنة العامة والقواعد المالية والاقتصادية، وبالتالي فإن حجمه سواء كان كبيراً أو صغيراً لا يعكس استدامته بشكل دقيق، لذا كان من الأجدر على البنك المركزي العراقي أن يستخدم معيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كونه يعكس القدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد العراقي بعيداً عن العوائد النفطية المتقلبة وغير المستقرة.

وفي ذات السياق صرح الدكتور مظهر محمد صالح المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء بأنه لا توجد مخاوف من الدين الداخلي فهو دين داخل الجهاز المصرفي الحكومي ولا يمثل عبء على الجمهور.

لكن الحقيقة التي لم يوضحها مستشار رئيس مجلس الوزراء بأن العبء الأكبر يظهر في تخصيص جزء متزايد من الموازنات السنوية القادمة لـ "خدمة الدين" (فوائد وأقساط السداد). هذا يعني أن جزءاً من إيرادات النفط يذهب لسداد ديون سابقة بدلاً من الاستثمار في الصحة، التعليم، أو البنى التحتية، مما يخلق "ثقباً أسود" في الموازنة العامة.

المكونات الأساسية للدين العام الداخلي ومصارف عجز الدولة

على عكس الاقتراض الخارجي الذي قد يستغرق شهوراً من المفاوضات والشروط القاسية، يمثل الاقتراض الداخلي الطريق الأسرع والأكثر سهولة للحكومة العراقية لسد الفجوات المالية المفاجئة. يتألف هذا الدين بشكل أساسي من أدوات تمويل قصيرة إلى متوسطة الأجل، يتم تداولها غالباً في حلقة مغلقة بين وزارة المالية (جهة الإصدار) والبنك المركزي العراقي (جهة التسهيل) والمصارف التجارية والحكومية (جهات الاكتتاب والاستثمار). هذه الأدوات هي التي تشكل الهيكل المالي لعجز الدولة.

الجدول (1) الدين العام الداخلي لغاية سبتمبر (2025)

التفاصيل	سبتمبر 2024	سبتمبر 2025
الدين على وزارة المالية	755,519	555,519
حوالات الخزينة	48,165,617	51,999,130
حوالات الخزينة على نظام CDS	2,030,000	1,500,000
حوالات الخزينة لصالح المصارف الحكومية		1,870,000
السندات	8,538,294	14,826,907
قروض مؤسسات مالية	13,384,702	12,853,107
قروض المصارف الحكومية	6,000,000	5,700,000
قروض مصرف الرافدين لعام 2025		1,310,000
المجموع	78,874,132	90,614,663

ارتفع إجمالي الدين الداخلي في سبتمبر 2025 إلى أكثر من (90) ترليون دينار، وهو يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع (78) ترليون دينار في سبتمبر من عام 2024، إذ كان مكون حوالات الخزينة (T.Bills) هو الأكبر، حيث بلغ (50.9) ترليون دينار، أي من (56%) من إجمالي الدين العام الداخلي، وهذا يؤكد استمرار الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل لتمويل العجز. ومن ضمنها حوالات الخزينة المخصصة من الاحتياطي القانوني للمصارف الحكومية لدى البنك المركزي العراقي.

الاحتياطي القانوني: هو نسبة مئوية من ودائع العملاء يجب على المصارف التجارية (مثل الرافدين والرشيد) إيداعها كاحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي ولا يمكن التصرف بها في الإقراض العادي. هذا الاحتياطي هو بمثابة شبكة أمان واستقرار نقدي.

ومن هنا لابد من التوضيح إن الحكومة لجأت في فترات العجز الحاد إلى آلية غير تقليدية تُمكنها من تمويل عجزها، حيث يتم إصدار حوالات خزينة واستخدام جزء من الاحتياطي القانوني المودع للمصارف الحكومية لدى البنك المركزي للاكتتاب بها.

وإن هذا الإجراء يُحوّل الأموال المخصصة للاستقرار النقدي والسيولة الطارئة للمصارف إلى تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي، بالرغم من أن هذه الأموال لا تزال مسجلة كأصول للمصارف (على شكل حوالات)، إلا أنها تقلل من السيولة الحقيقية المتاحة لها للاستجابة لطلبات السحب الكبيرة أو تمويل القطاع الخاص بشكل فعال.

كما شهد بند السندات (Bonds) ارتفاعاً كبيراً ليصبح ثاني أكبر مكون، حيث وصل إلى (14.8) ترليون دينار، وبنسبة (16%) من إجمالي الدين العام الداخلي، وهذا يشير إلى تحول الحكومة نحو أدوات تمويل متوسطة وطويلة الأجل بصورة أكبر مما كانت عليه في العام الماضي.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من السندات التي يتم عرضها للبيع إلى الجمهور، يتم شراؤها من قبل المصارف وليس من قبل (الأفراد أو القطاع الخاص)، وهذه الظاهرة لا تعني فقط أن المصارف هي الممول للعجز الحكومي، بل إنها تسبب أثراً جانبياً على الاقتصاد العراقي، حيث يتم تحويل السيولة التي جمعتها المصارف من ودائع الأفراد والشركات من خزانة الإقراض الاستثماري (للقطاع الخاص) إلى خزانة الإقراض الحكومي (لسد العجز الجاري).

وهذا يخلق ما يُعرف اقتصادياً بـ **تأثير المزاحمة (Crowding Out Effect)** فالحكومة، بكونها مقترضاً كبيراً وموثوقاً (لا تتعرض للإفلاس)، تستحوذ على أغلب السيولة المتاحة في النظام المصرفي، إذ تجد المصارف أن الاستثمار في السندات الحكومية (عائد مضمون ومخاطر صفر تقريباً) أكثر أماناً وجاذبية من إقراض شركات القطاع الخاص (مخاطر أعلى)، مما يترك الشركات ورجال الأعمال عاجزين عن الحصول على التمويل اللازم للتوسع وخلق فرص العمل، وبذلك "تُجمّد شرايين التنمية" في الاقتصاد غير النفطي.

وإن اعتماد الحكومة على المصارف لتمويل ديونها يحوّل هذه المصارف من أداة لتحفيز النمو إلى "خزائن لحفظ أوراق عجز الدولة"، ويدفع بالاقتصاد نحو الاعتماد الكلي على الدولة بدلاً من تحفيز الإنتاجية الخاصة.

الإنفاق المرتفع الثابت ... وهم الوفرة

اعتمدت الموازنات العراقية على فرضية ارتفاع أسعار النفط، وبُني على هذه الفرضية إنفاق تشغيلي ضخم وشبه ثابت يشمل الرواتب، والتقاعد، والدعم. هذا الإنفاق أصبح بمثابة "حق مكتسب" لا يمكن المساس به، بغض النظر عن أسعار النفط، مما يجعل نقطة التعادل السعرية (السعر الذي يحتاجه العراق لتغطية نفقاته) ترتفع باستمرار، وبما أن الإنفاق التشغيلي يتضخم باستمرار نتيجة التعيينات والتضخم في الرواتب، وهذا يعني أن العراق يحتاج إلى أسعار نفط أعلى كل عام فقط ليظل في حالة "الصفر" المالي.

نقطة التعادل السعرية: هي السعر الذي يجب أن يُباع به برميل النفط العراقي حتى تتمكن الدولة من تغطية جميع نفقاتها في الموازنة دون اللجوء إلى الاقتراض.

وفي مواجهة العجز المالي الناجم عن تذبذب أسعار النفط وثبات الإنفاق التشغيلي، تجد الحكومة العراقية نفسها أمام مفترق طرق، أما الخيار الصعب والمتمثل في إجراء إصلاحات هيكلية مؤلمة لترشيد الإنفاق، أو تنويع الإيرادات (جباية الضرائب والرسوم)، لكنه يواجه مقاومة سياسية وشعبية شديدة، مما يجعله الخيار الأقل جاذبية للحكومات التي تبحث عن الاستقرار الآن.

أو الخيار السهل المتمثل في اللجوء الفوري والأسرع إلى الاقتراض الداخلي، كما يحول هذا التكرار للاقتراض، خاصة لتمويل الإنفاق الجاري لا المشاريع الاستثمارية، الدين الداخلي من "مُنقذ ضرورة" في لحظة الأزمة الطارئة إلى "عادة سوء" في الإدارة المالية، وإن سهولة الحصول على الأموال عبر المصارف الحكومية يُقضي على الحافز لإجراء الإصلاحات الجذرية اللازمة لإنهاء دورة التبعية للنفط، مما يضمن أن الدولة ستعود للاقتراض مرة أخرى في الدورة النفطية التالية.

وفي الختام لا بد من القول إن فك العقدة العراقية يبدأ من قرار سياسي شجاع، يتمثل في التوقف عن النظر إلى البنوك المحلية على أنها مصدر لا ينضب للتمويل السهل، والبداية بإعادة هيكلة الاقتصاد ليقف على قدمين صليبين، قدم النفط وقدم الإنتاج، هذا هو قرار البداية لضمان أن المستقبل لا يأتي محملاً بأعباء الماضي.

في نهاية المطاف، يكشف تحليل أرقام الدين الداخلي، التي تجاوزت 90 ترليون دينار في سبتمبر 2025، عن حقيقة مؤلمة: **العقدة العراقية** ليست أزمة موارد، بل أزمة إدارة مالية هيكلية. فالدين الداخلي ليس مؤشراً على نقص النفط، بل مؤشر على فشل في إدارة فائضه وتوقع عيوبه. لقد تحول هذا الدين من أداة إنقاذ مؤقتة إلى إدمان مزمن، حيث باتت الحكومة تراهن على ثروة الأجيال القادمة لتمويل نفقات أمس واليوم. **"إن لم نتخذ قراراً شجاعاً اليوم بوقف إدمان الدين، فإن أيادي الأجيال القادمة التي ستدفع كلفة هذه السنوات، لن تسامحنا على رهن مستقبلهم".**

وهناك إشكالية مهمة ستوضح أكثر في السنوات القادمة وسبق وأن أشار إليها البنك المركزي العراقي وتتمثل في حقيقة أن مجموع قيمة القروض والسندات لا يمكن أن تمول العجز المخطط في الموازنة الثلاثية لضخامة الرقم المدرج في القانون وبما لا يتناسب مع أرصدة المصارف القابلة للإقراض.

وبالنظر إلى الإشكالية التي أشار إليها البنك المركزي حول عدم تناسب حجم العجز مع أرصدة المصارف الحكومية، يُعد التحول نحو بيع السندات للمصارف الخاصة بفائدة أعلى بمثابة خطوة حتمية من جانب الحكومة. وإن المصارف الخاصة تشتري السندات بهدف الربح ولديها بدائل استثمارية أخرى، لذا لن تكتتب إلا إذا قدمت الحكومة فائدة أعلى من تلك التي كانت تقدمها للمصارف الحكومية شبه الملزمة. هذا يرفع بشكل مباشر من كلفة خدمة الدين، ويزيد من حجم "الثقب الأسود" في الموازنات القادمة.

الكاتب: باحث في الشؤون الاقتصادية: حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة المستنصرية و طالب دكتوراة في نفس الجامعة. نشر العديد من الدراسات و المقالات الاقتصادية في مراكز الابحاث العلمية العراقية:



ملاحظة: نشر هذا المقال اولا على موقع جمار بالشراكة مع الشبكة العراقية للصحافة الاستقصائية: جميع الحقوق الفكرية محفوظة لهم: تم النشر على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين بموافقة الكاتب محمد حلو. له ولهم خالص الاحترام و التقدير.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبينة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600